شبكة الألوكة / آفاق الشريعة / نوازل وشبهات / شبهات فكرية وعقدية

الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي والرد على ذلك





علي محمد مقبول الأهدل

مقالات متعلقة

تاريخ الإضافة: 29/4/2014 ميلادي - 28/6/1435 هجري

الزيارات: 103887

الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي

والرد على ذلك

هناك عدة شبه في باب القدر، لكن أكثرها شيوعًا عند كل من انحرف عن الطريق المستقيم الشبه الآتية:

الشبهة الأولى هي: أن كل من أذنب ذنبًا، أو ارتكب معصية فإنه يحتج بأنه مقدر عليه، وأنه أمر مقدور، حاصل لا محالة؛ ومن ثم فما ذنب العاصي في معصيته، مادامت مكتوبة عليه، وهؤلاء يستدلون بأن آدم عليه السلام قد احتج بالقدر، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قال: حج آدم موسى؛ وذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم! أنت أبونا خيبتنا، وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى! اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمر قد قدره الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى -ثلاثًا-"[1].

وجواب هذه الشبهة ومناقشتها كالآتي:

1- أنه قد علم بالاضطرار أن الاحتجاج بالقدر حجة داحضة وباطلة باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين، ويوضح هذا أن الواحد من هؤلاء إما أن يرى القدر حجة للعبد، وإما أن لا يراه حجة للعبد، فإن كان القدر حجة للعبد فهو حجة لجميع الناس؛ فإنهم كلهم مشتركون في القدر، فحينئذ يلزم أن لا ينكر على من يظلمه، ويشتمه، ويأخذ ماله، ويفسد حريمه، ويضرب عنقه، ويهلك الحرث والنسل، وهؤلاء جميعًا كذابون متناقضون؛ فإن أحدهم لا يزال يذم هذا، ويبغض هذا، ويخالف هذا، حتى إن الذي ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه، وينكرون عليه؛ فإن كان القدر حجة لمن فعل المحرمات وترك الواجبات، لزمهم أن لا يذموا أحداً، ولا يبغضوا أحدًا، ولا يقولوا في أحد: إنه ظالم، ولو فعل ما فعل، ومعلوم أن هذا لا يمكن أحد فعله، ولو فعل الناس هذا لهلك العالم، فتبين أن قولهم فاسد في العقل، كما أنه كفر بالشرع.

2- أنه يلزم على الاحتجاج بالقدر لازم باطل، ألا وهو تعطيل الشرائع، وحين تعطل الشرائع يلزم عليها أن يكون إبليس، وفرعون، وقوم نوح، وعاد، وكل من عذبه الله بسبب مخالفته أمره معذورًا، ويلزم - أيضًا - أن لا يفرق بين المؤمنين والكافرين، ولا بين أولياء الله وأولياء الشيطان، وهذه كلها لوازم معلوم بطلانها بالضرورة[2].

3- إن الله سبحانه خلق الإنسان وهو متمكن من الإيمان قادر عليه؛ وكما هو معلوم فإن القدرة التي هي شرط في الأمر تكون موجودة قبل الفعل لكل مكلف؛ ومن ثم فالإنسان قادر متمكن، وقد خلق الله فيه القدرة على الإيمان، وحينئذ فحين لا يؤمن يكون هو الذي لا يريد الإيمان، وما دام الأمر كذلك فليس لأحد أن يقول: لماذا لم يجعلني الله مريدًا للإيمان؟ لأنه لو أراد الإيمان لقدر عليه؛ وما دام الإنسان مريدًا قادرًا فاحتجاجه بالقدر باطل.

4- وأقرب مثال على بطلان الاحتجاج بالقدر أن يقال: إذا كان معلومًا أن الله قد علم وكتب أن فلانًا يتزوج امرأة ويطؤها ويولد له ولد، وأن فلانًا يبذر البذر فينبت الزرع... إلخ، ولا يمكن لأحد أن يحتج بالقدر هنا فيقول: أنا لا أتزوج أو لا أطأ امرأة، فإن كان قدر الله أن يولد لي ولد فسيولد، أو يقول: أنا لا أبذر البذر، فإن كان قدر الله أن تنبت أرضي زرعًا فستنبت؛ لأن من قال هذا عد من أجهل الجاهلين[3].

أما حديث احتجاج موسى وآدم فقد تكلم فيه العلماء، وأطالوا في ذلك، والجواب الصحيح هو: " أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه؛ وآحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلومه على ذنب قد تاب منه، وتاب الله عليه، واجتباه، وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة؛ فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعايب[4].

الشبهة الثانية: وخلاصتها: ما الفائدة من التكليف مع سبق الأقدار؟

وجوابها من وجوه:

1- أن هذا السؤال فاسد؛ لأن معناه إنكار أن يكون لله تعالى أية حكمة في خلق السموات والأرض وخلق البشر؛ لأن العلم السابق كاف في ثبوت هذا الحكم؛ وهذا من أبطل الباطل، وظهور ما لله من الحكم في خلقه، وفي تعريض عباده للابتلاء والامتحان، وهي حكم عظيمة جليلة لا تحصى، إنما يتم ذلك بوقوعه كما قدره الله، ولا يمكن أن يقال: إنها حاصلة بدون ذلك.

2- إقامة الحجة على العباد لا يمكن أن تتم إلا بعد إيجادهم وتمكينهم وتبيين طرق الهدى لهم، بإرسال الرسل وإنزال الكتب، حتى يعرفون طريق الهدى وطريق الشر، فيختاروا أحد الطريقين، وبعد ذلك ينالوا جزاءهم في الدار الآخرة إما النعيم وإما العذاب، ولو لم يقع الابتلاء والامتحان في الدنيا ثم عوقبوا في الآخرة على مقتضى القدر لاحتجوا على الله[5].

وخلاصة القول:

إن القدر سر الله تعالى في خلقه -كما قال الطحاوي- لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق في ذلك ذريعة الخذلان وسلم الحرمان[6]، ولقد وقعت القدرية في مشاكل كثيرة في نقاشاتهم مع عوام الناس فضلًا عن علمائهم، وجعلوا لأهل الباطل عليهم سبيلًا، ومن أمثلة ذلك:

ذكر عمر بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم. فقال المجوسي: حتى يريد الله. قال القدري: إن الله يريد، ولكن الشيطان لا يريد. قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان فكان ما أراد الشيطان، هذا الشيطان، قوي. وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما.

يذكر أهل العلم أن أعرابيًا أتى عمرو بن عبيد - شيخ المعتزلة - فقال له: إن ناقتي سرقت، فادع الله أن يردها عليّ. قال عمرو بن عبيد: اللهم إن ناقة هذا الفقير سرقت، ولم ترد سرقتها، اللهم اردها عليه. فقال الأعرابي: الآن ذهبت ناقتي وآيست منها. قال: وكيف؟ قال: لأنه إذا أراد أن لا تسرق فسرقت، لم آمن أن يريد رجوعها فلا ترجع، ونهض من عنده منصرفًا.

ونذكر من كان في قلبه شيء من القدر بالقواعد الآتية:

1- علم الله الأزلي محيط بكل شيء مما كان ومما سيكون ومما لم يكن لو كان كيف يكون، والأمور تقع على مقتضى علمه الكامل، لا يخرج شيء عنه.

2- غنى الله الكامل عن العباد؛ حيث لا تنفعه طاعة المطيع، كما لا تضره معصية العاصي، وغناه تعالى شامل ومطلق؛ وهذا يفيد في طمأنينة القلب عند المؤمن في هذا الباب، وأن الله ليس بحاجة إلى العباد حتى يجبرهم أو يعذبهم بغير ذنب يستحقون العقاب عليه.

3- القاعدة الثالثة: وهي مبنية على القاعدة السابقة، وهي أن الله تعالى لا يظلم، وقد حرم على نفسه الظلم، ونفاه في كتابه فقال تعالى ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: 49]، وفي معنى هذه الآية آيات كثيرة تنفي عن الله تعالى ظلم العباد لا في عقوباتهم في الدنيا ولا في جزائهم في الآخرة. وهذه قاعدة مهمة في باب الاحتجاج بالقدر؛ فإذا توهم العبد أو وسوس له الشيطان؛ فليتذكر أن الله لا يظلمه مثقال ذرة، حتى يطمئن قلبه. وهذا الذي أجاب به بعض السلف حين قال شخص محتجًا بالقدر، قال: لأن الله لا يظلمك.

4- قيام الحجة على العباد، وهذه مسألة يجب أن يدركها كل مسلم، ومقتضاها أن حجة الله قد قامت على عباده، وقيام الحجة على العباد بأمور منها:

أ- أن لا يكلف إلا البالغ العاقل؛ فالصغير والمجنون قد رفع عنه القلم.

ب- وجود الإرادة للعبد؛ ففاقد الإرادة المكره لا يكلف، وحصول هذه الإرادة للعبد مما لا ينكره أي عاقل؛ وبهذه الإرادة يختار بين الطاعة والمعصية.

ج- القدرة؛ فالعاجز عن فعل الشيء المطلوب لا يكلف، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، والله لم يكلف الناس ما لا يطيقون.

د- قيام الحجة الرسالية؛ بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وبهذه الأمور نعلم أن الحجة قد قامت على العباد، ولا تعارض بينهما وبين القدر السابق.. **[7]**.

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في كتاب القدر (11) تحاج أدم وموسى، (7/214)، ورواه مسلم في كتاب القدر باب (2) حجاج آدم وموسى، (3/2042) حديث رقم (13).

[2] القضاء والقدر، د. عبدالرحمن المحمود، (ص:412).

[3] المرجع نفسه، (ص:414).

[4] القضاء والقدر، د. عبدالرحمن المحمود، (ص:421).

[5] راجع هذه الشبه وغيرها تفصيلاً في المرجع السابق من (ص:407) إلى (ص:443).

[6] القضاء والقدر، د. عمر الأشقر، (ص: 100).

[7] القضاء والقدر، د. عبدالرحمن المحمود، (ص:411).
